Mada | مـدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

على ضفـاف العنف

مؤشرات الحياة العامة في مدينة ديـر الزور

تعويـم رموز نظام الأســد وميليشـــياته

تشـرين الاول - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة

مـدى | Mada

المركز السوري لدراسات الرأي العام

جمعية حقوق للعدالة والتنمية
RIGHTS FOR JUSTICE AND DEVELOPMENT

فريق إعداد التقرير

الفريق البحثي:

د. حسـام السـعد

أ. أحـمـد مـــــراد

أ. أحـمـد طـــــه

جمعية حقوق للعدالة والتنمية في دير الزور

العمليات الإحصائية:

أ.فـائـــق العـلـي

التصميم:

مـحـمـد الإمـــام

يشـكر فريـق المركـز كل مـن تجاوبـوا مـع الباحـثين وسـهّلوا عمليـة جمـع البيانـات بتعاونهـم، ويقـدر أسـباب بعضهـم ممـن لـم يتعاونـوا معنـا بسـبب مسـوغاتهم الخاصـة

جدول المحتويات

مقدمة 04

منهجية..... 06

أولا- الخصائص العامة للعينة..... 07

ثانيا- إعادة إنتاج نسق العنف الأمني 09

ثالثا- قطاع التعليم.. محسوبيات وفساد إداري ومهني 14

رابعا - مشكلات متفاقمة تعمق تردي واقع الخدمات في دير الزور..... 17

خامسا- انتهاكات حقوق الملكية والسكن.. غياب الحلول..... 19

سادسا- مشكلات تعيق استقرار النازحين العائدين..... 22

سابعا- جهود أهلية ومدنية لتجاوز أزمة السكن 24

استنتاجات..... 25

توصيات..... 26

مقدمة

شـهدت محافظـة ديـر الـزور، الواقعـة شرق سـورية، تحـولات سياسـية وأمنيـةً وخدميـة على امتـداد أكثر مـن عقـد مـن الزمـن، بـدءًا مـن انـدلاع الثـورة السـورية عـام 2011، مـرورًا بسـنوات سـيطرة تنظيـم "داعـش"، ثـم سـيطرة قـوات سـورية الديمقراطيـة (قسـد)، وانتهـاءً بعـودة قسـمها الغربـي المحـاذي لنهـر الفـرات إلى سـيطرة الدولـة السـورية الجديـدة فـي أعقـاب سـقوط النظـام السـابق. ومـع هـذا التحـوّل السـياسي المتسـارع خلال عقـد مـن الزمـن، بـرزت تسـاؤلات جوهريـة حـول طبيعـة التغـيير الـذي طـرأ على واقـع الحيـاة اليوميـة للمواطـنين، لا سـيما فـي ظـل اسـتمرار تداعيـات الحـرب الممتـدة، وتراكمـات مـن الإهمـال والتهميـش عانـت منهـا المحافظـة لعقـود، ومـا رافـق ذلـك مـن دمـار وحصـار وتهـجير

فـي هـذا السـياق، عمـل المركـز السـوري لدراسـات الـرأي العـام (مـدى)، على رصـد وتحليـل مـؤشرات الحيـاة العامـة فـي محافظـة ديـر الـزور، ريفـا ومدينـة، فـي مرحلـة مـا بعـد سـقوط نظـام الأسـد، فـي القسـم الواقـع تحـت سـيطرة القـوات الحكوميـة السـورية حاليًـا، وذلـك مـن خلال منهـج وصفـي تحليلي، يعتمـد على جمـع البيانـات الكميـة والنوعيـة مـن أهـالي المدينـة أنفسـهم
تأتـي أهميـة هـذا التقريـر لتناولـه واقـع المحافظـة مـن خلال مـا عايشـه أهلهـا بعـد التحريـر، وتسـليط الضـوء بدقـة على الخدمـات الأساسـية والأمـن والتعليـم وحقـوق الملكيـة وظـروف عـودة النـازحين، فـي لحظـة حرجـة مـن التحـوّل السـياسي. وكان مـن المـفترض أن تُحـدث السـلطة الجديـدة قطيعـة مـع ممارسـات النظـام السـابق، وفـق التوجهـات الحكوميـة، وتعمـل على بنـاء مؤسسـات قائمـة على الشـفافية، والعدالـة، واحترام حقـوق الإنسـان، بحسـب الإعلان الدسـتوري، وعلى غـرار محافظـات سـورية أخـرى

المعطيـات الميدانيـة التي جُمعـت، والمقـابلات المعمقـة مـع ناشـطين ومتخصـصين فـي مجـالات متعـددة، تـشير إلى صـورة مغايـرة لمـا يـفترض أن تكـون عليـه مرحلـة الانتقـال. فرغـم مـرور 10 أشـهر على عـودة المحافظـة إلى كنـف الدولـة، مـا زال الواقـع الأمني فـي المحافظـة يـسير على ذات النسـق الأمني القمعـي الـذي سـاد فـي عهـد النظـام السـابق، مـن خلال بقـاء شـخصيات أمنيـة مرتبطـة بالسـلطة السـابقة فـي مناصبهـا، سُـجلت بحقهـا انتهـاكات حقـوق إنسـان، وانتسـاب عنـاصر كانـت محسـوبة على قـوات الدفـاع الـوطني وعنـاصر منشـقة عـن قـوات سـورية الديمقراطيـة وعلى صلـة معهـا. سـاهم فـي ذلـك السـلطة العشـائرية، وقـرب هـؤلاء المنتهـكين مـن أشـخاص فـي مواقـع قـرار أو وجهـاء وشـيوخ عشـائر. بالمقابـل اسـتُبعد المنشـقون والثـوار القدامـى، رافـق ذلـك انتشـار ممارسـات العنـف والانتهـاكات، واسـتمرار تجـارة المخـدرات وخطـف الأطفـال والاغتيـالات التي طالـت ناشـطين. مـا عمـق شـعور الأهـالي بعـدم الأمـان، وفقدهـم الثقـة فـي أي وعـود بالتغـيير. الواقـع الأمني الـمتردي فـي ديـر الـزور ألقـى بظلالـه على كافـة القطاعـات، وإن كان بنسـب متفاوتـة، لكـن أكثر القطاعـات تأثـراً بـه كان قطـاع التعليـم، والـذي شـهد ممارسـات مشـابهة ففـي التعليـم، يبرز التقريـر مشـكلات بنيويـة خـطيرة، أبرزهـا انتشـار الفسـاد الإداري والمحسـوبيات، وتعمّـد إقصـاء كـوادر تعليميـة بنـاء على خلفيتهـا الثوريـة. هـذه السياسـات لا تُضعـف جـودة

التعليم فحسب، بل تُهدّد مستقبل الأجيال، خصوصًا في ظل ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وصعوبات تسجيل الأطفال "مكتومي القيد"، وغياب البنية التحتية المناسبة لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب. فضلًا عن حالات التنمر تجاه الطلاب ممن هُجّروا وعادوا إلى دير الزور من قبل الكوادر التدريسية

واقع الخدمات العامة لا يزال متردياً إلى حد كبير، باستثناء تحسن نسبي في قطاعي الكهرباء والإنترنت، وهو تحسن يُعزى في جزء منه إلى جهود مجتمعية وتطوعية أكثر مما ينسب إلى سياسات حكومية منظمة. أما القطاعات الحيوية الأخرى، كالصحة والتعليم والصرف الصحي وإدارة النفايات، فلا تزال تعاني من ذات الاختلالات البنيوية التي سادت في العهد السابق، بل وتشهد في بعض الجوانب تراجعًا إضافيًا يُعقّد من معاناة السكان
كذلك يُلقي التقرير الضوء على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الملكية والسكن، ما يُعقّد عودة النازحين ويُفاقم أزمة السكن، رغم الجهود الأهلية والمدنية لترميم بعض المنازل، لكن هذه الجهود تبقى محدودةً وغير كافية لمواجهة حجم الدمار الهائل، كما أنها لا تخلو من مظاهر المحسوبية والتمييز

من هذا المنطلق، لا يكتفي التقرير بتوثيق الواقع، بل يسعى إلى فهم الآليات والديناميات التي تعيد إنتاج أنماط الظلم والفساد تحت سلطة جديدة، ويطرح تساؤلات جوهريةً حول طبيعة "الانتقال" الذي تشهده دير الزور: هل هو تغيير شكلي في الواجهة، أم قطيعة حقيقية مع الماضي؟ وهل تدار المدينة اليوم وفق رؤية تنموية وشاملة، أم أنّها تدار بمنطق المصالح الفصائلية والعشائرية والانتقامية
يقدم هذا التقرير تحليلات معمقة تتضمن الإجابة عن هذه الأسئلة، عبر عرض منهجي لمؤشرات الحياة العامة في دير الزور، أملًا أن يسهم في تحسين الواقع الأمني والخدمي والتعليمي، وبلورة رؤىً أكثر واقعية لمستقبل المحافظة وأهلها

تجدر الإشارة إلى تحسن بعض الخدمات خلال الفترة بين جمع البيانات وإجراء المقابلات المعمقة وبين إصدار: التقرير، وكذلك تحسن طفيف في الواقع الأمني والتعليمي والصحي والخدمي شمل ما يلي
تفعيل الشرطة العسكرية والمباشرة بعملها وافتتاح المحكمة العسكرية
صدور قرار ببدء محاسبة المحامين والحقوقيين ممن ثبت بحقه انتهاكات أيام النظام السابق
طلب مديرية التربية للمعلمين المفصولين لأسباب ثورية وضع أنفسهم تحت تصرفها لتعينهم بعقود مدتها ثلاثة أشهر.
افتتاح قسم للأمراض الجلدية وأمراض الدم وتزويد مستشفيات مدينة دير الزور بثلاثة أجهزة إيكوغراف جديدة.
بدء عمليات إزالة الركام وفتح الطرقات في عدد قليل من الاحياء المدمرة وإنارة بعض الشوارع

المنهجية

اتبع التقرير تقاليد منهجية قياس الرأي العام، ضمن غطاء منهجي عام، هو "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد المؤشرات الرئيسية في مجال الخدمات العامة والصحة والأمن والتعليم في مدينة دير الزور وريفها، الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية الانتقالية

أدوات التقرير

١- تم تصميم استبيان كمي، تضمن المتغيرات المستقلة التي تعبّر عن الخصائص العامة: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، مكان الإقامة "ريف ومدينة"

تمحورت أسئلة الاستبيان حول:

- مؤشر الحالة الأمنية: الواقع الأمني العام، الممارسات الأمنية، التعامل مع الأهالي
- مؤشر التعليم: الواقع التعليمي، الكفاءات التدريسية، الإدارة، التسرب المدرسي
- مؤشرات وواقع الخدمات العامة: الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النفايات والقمامة، الانترنت، المستشفيات والعيادات.
- انتهاكات حقوق السكن والملكية
- عودة النازحين إلى ديارهم والتحديات التي تواجههم
- دور المنظمات الأهلية والمدنية والمجالس المحلية في إعادة ترميم البيوت

2- تم تنفيذ (10) مقابلات معمقة مع ناشطين في الشأن العام ضمت مجموعة مختصين في مجال الحقوق والتعليم والأمن والصحة والإعلام

جمع البيانات وفريق البحث الميداني

بلغت عينة الاستطلاع (753) مفردة بحثية من المستجيبات والمستجيبين من السوريين.

وتكوّن فريق جمع البيانات من مجموعة من حملة الإجازات الجامعية وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني. ممن لديهم خبرة في إجراء المقابلات وجمع البيانات، ولديهم صلات قوية ومعرفة وعلاقات داخل مجتمعاتهم المحلية. وتم جمع البيانات بالتعاون مع فريق من جمعية حقوق للعدالة والتنمية في مدينة دير الزور، وهي منظمة مجتمع مدني يقودها خبراء حقوقيون وناشطون من المجتمع المدني

تم جمع البيانات خلال الفترة بين 8-14 أيلول/ سبتمبر 2025، وتزامن جمع البيانات مع حملة "دير العز" لجمع التبرعات لتحسين الواقع الخدمي في المحافظة.

من الضرورة الإشارة لوجود تباين في الآراء بين المستجيبين، وهذا ما وضح في قيمة الانحراف المعياري في مؤشرات الأمن والتعليم والصحة وخدمات الاتصالات، باستثناء الخدمات البلدية إذ كانت قيمة الانحراف المعياري تقترب من الواحد

نتائج الاستطلاع

أولا- الخصائص العامة للعينة

1. الجنس

شكل رقم (1) يبين توزع العينة حسب متغير الجنس

راعت الدراسة التوازن الجندي في العينة، إذ بلغت نسبة الذكور ونسبة 49.14% الإناث 50.86% .

2. العمر

شكل رقم (2) يبين توزع العينة حسب متغير العمر

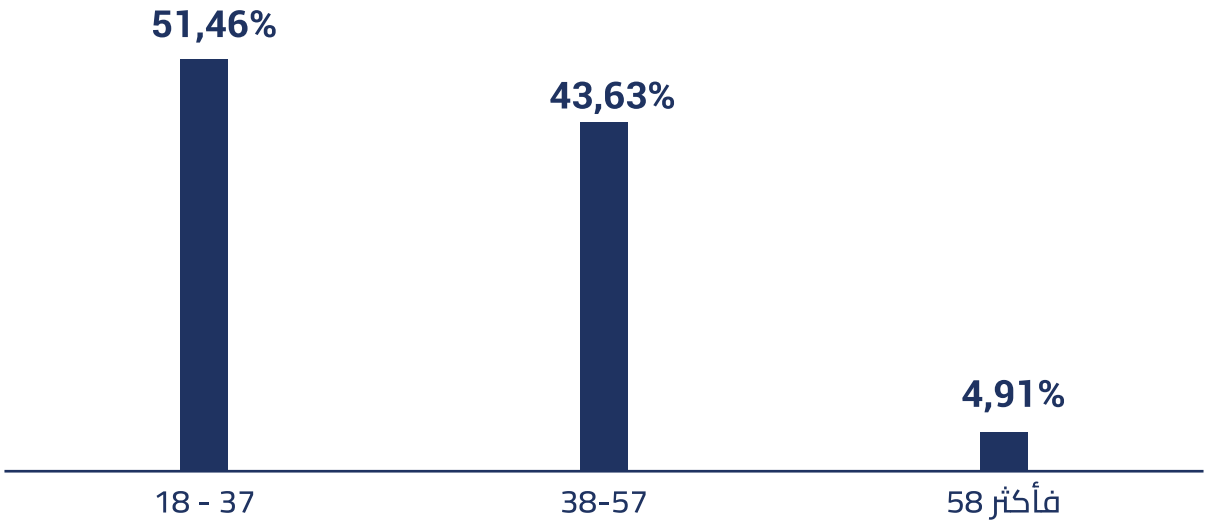

توزعت العينة، وفق الشرائح العمرية، على الأجيال المختلفة، وكانت النسبة الأعلى هي للجيل 18-37 بنسبة 51.46%، تلاها جيل 38-57 بنسبة 43.63%، وكان جيل 58 فما فوق أدنى النسب 4.91%.

3. المستوى التعليمي

شكل رقم (3) يبين توزع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

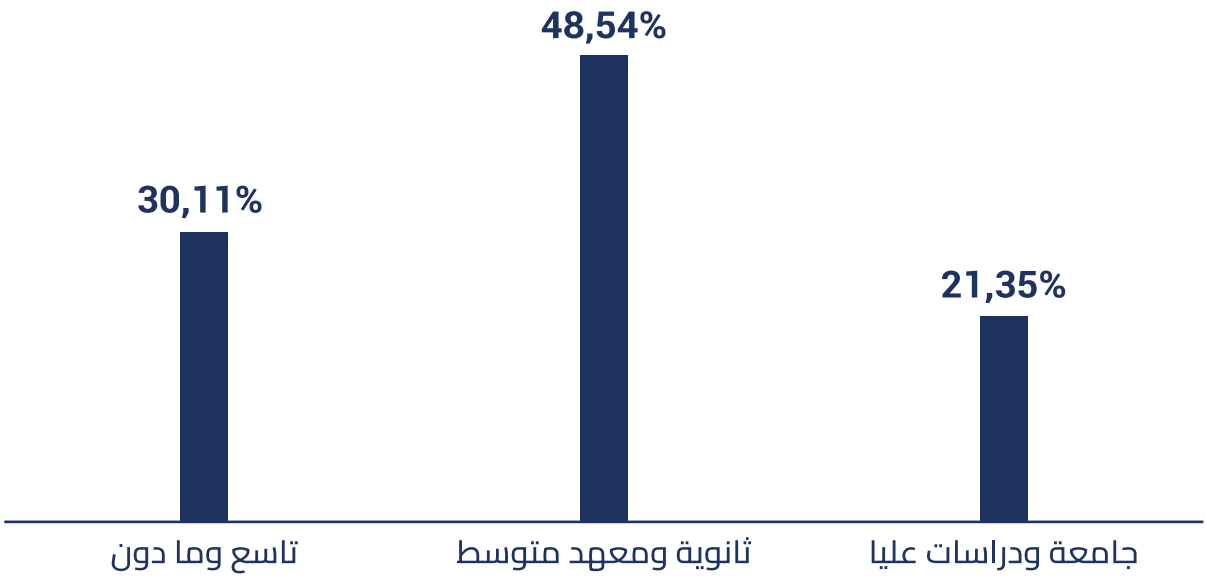

في المستوى التعليمي للعينة، كان المستوى المتوسط "ثانوية ومعهد متوسط" هو الأعلى بنسبة 48.54%، وتاسع وما دون 30.11%. وبلغت نسبة التعليم العالي 21.35%.

4. مكان الإقامة الحالي

شكل رقم (4) يبين توزع العينة حسب متغير مكان الإقامة

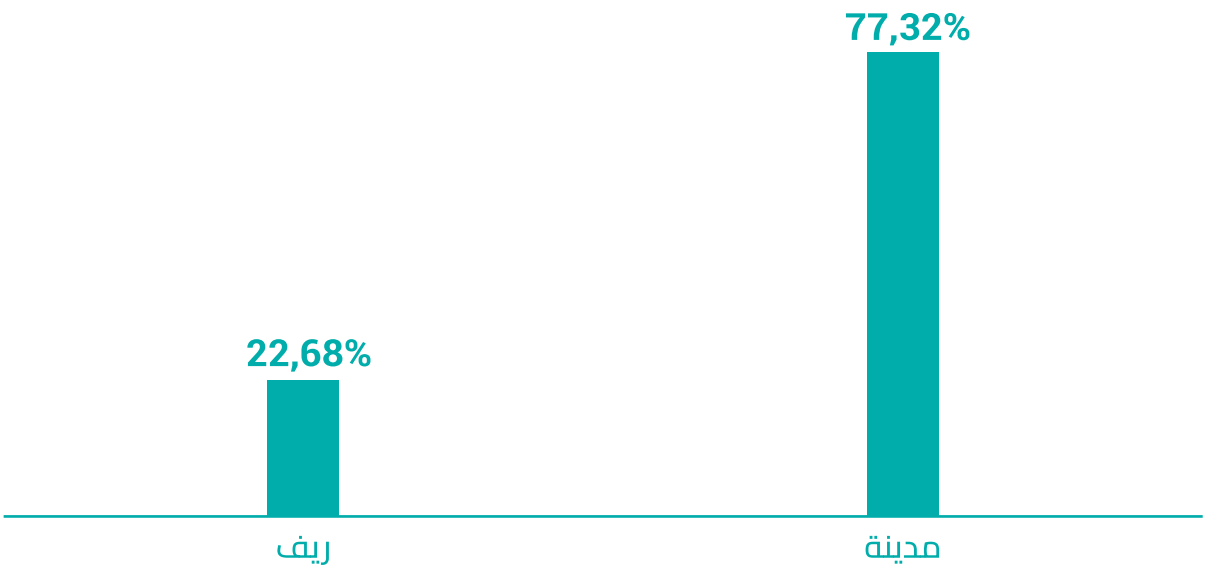

بلغت نسبة العينة في مدينة دير الزور 77.32%، وفي ريف المدينة نسبة 22.68%.

5. الحالة المهنية

شكل رقم (5) يبين توزع العينة حسب متغير الحالة المهنية

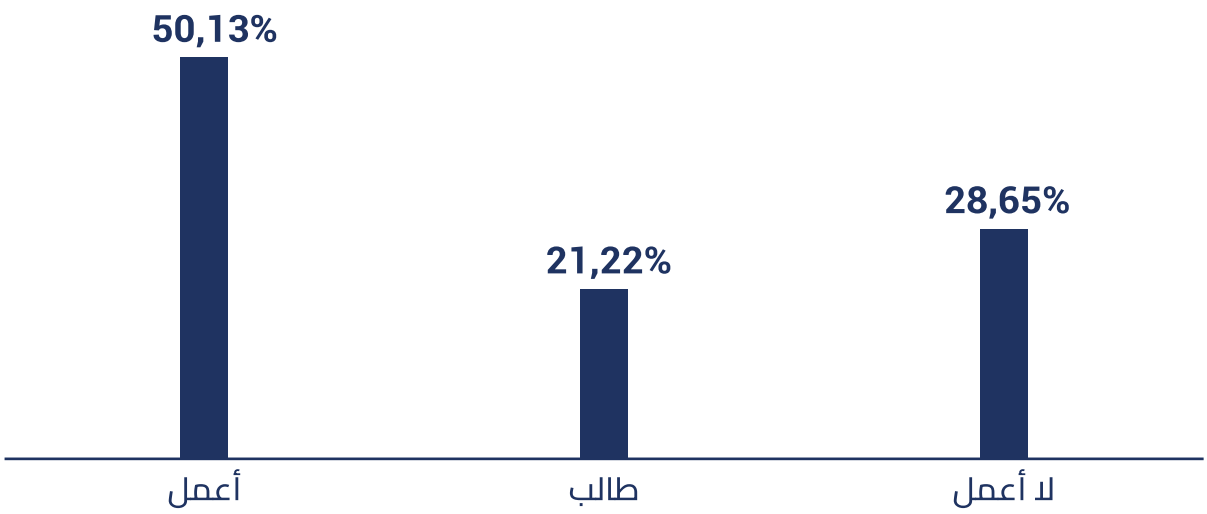

وتوزعت الحالة المهنية على نسبة 50.13% ممكن يعملون، و28.65 ممن لا يعملون، وبلغت نسبة الطلاب 21.22%.

ثانيا- إعادة إنتاج نسق العنف الأمني

شكل رقم (6) يوضح مؤشر الحالة الأمنية في دير الزور

استمر نسق التعامل الأمني في المؤسسات، على صعيد التعيين والسلوك والممارسات، على سابق عهده أيام حكم النظام السابق. ويبدو أن الحكومة السورية الجديدة قد أعادت إنتاج نسق السلوك الأمني ودوره ومهامه كما كان سابقا، بحيث لم يلحظ أهالي دير الزور (عينة الدراسة) اختلافات بين الماضي والحاضر

شكل رقم (7) يبين أشكال الانتهاكات الأمنية في دير الزور

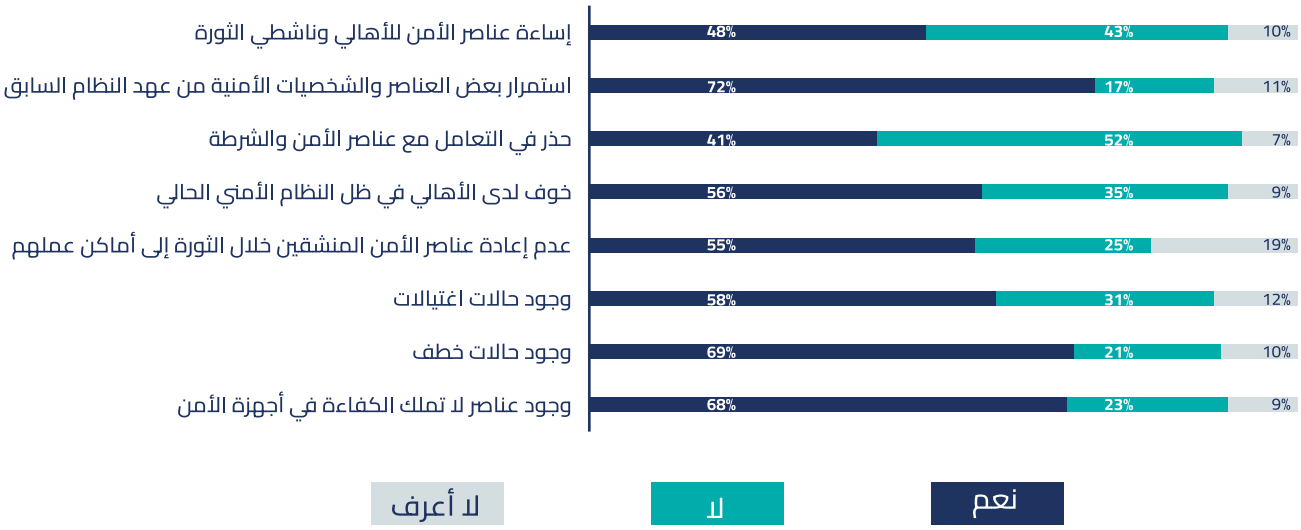

لقد بقيت حالة الخوف والتوجس والعنف "الإساءة" كما سابق عهدها من قبل القائمين على المؤسسات الأمنية في المدينة.

وصرّحت عينة الدراسة عن جملة من التفاصيل والممارسات الأمنية التي تعطينا صورة لواقع أقل ما يوصف بأنه عنفي وإقصائي وفاسد. وللتنويه، فقد كانت نسب الممارسات والسلوك المرتبط بآلية عمل الأجهزة الأمنية مرتفعة بشكل واضح.

ويبرز في مقدمة تلك الممارسات "استمرار بعض العناصر والشخصيات الأمنية من عهد النظام السابق" على رأس عملها 72%، و"عدم إعادة عناصر الأمن المنشقين خلال الثورة إلى أماكن عملهم" 55%. وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول تصورات الحكومة الانتقالية لشكل التعامل الأمني في المدينة "المهملة من حساب إعادة هيكلة الحياة العامة فيها بالمعنى العام". وهو ما يحيلنا إلى "استسهال" الواقع الصعب لأهالي المدينة ومعاناتهم من القبضة الأمنية في مرحلة ما قبل السقوط. ويترافق ما سبق مع "وجود عناصر لا تملك الكفاءة في أجهزة الأمن" 68%.

شكل رقم (8) بعض أشكال الانتهاكات الأمنية في دير الزور

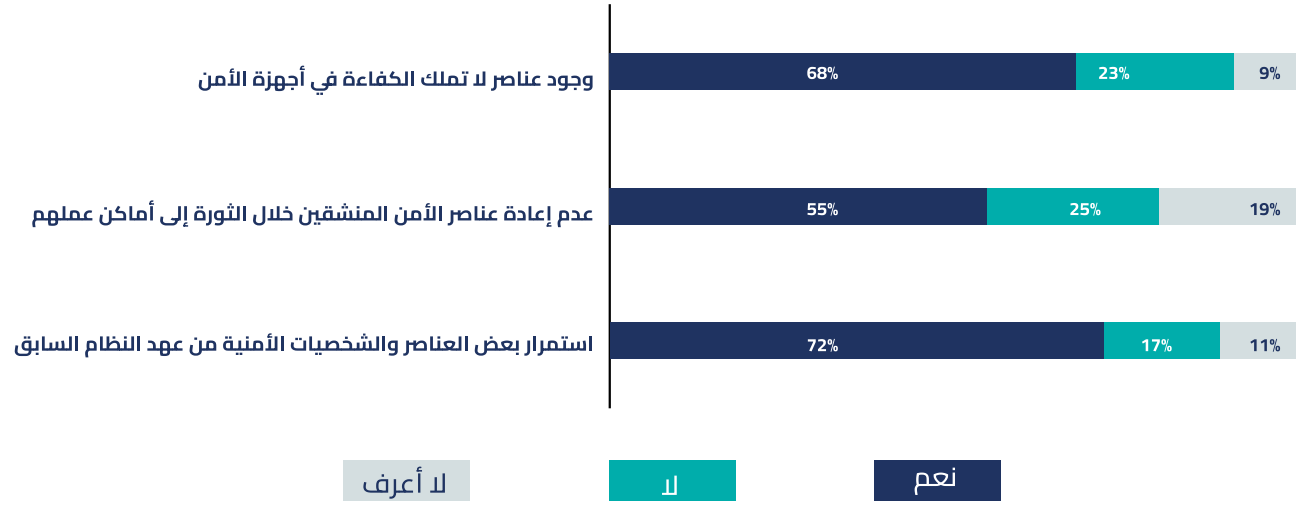

وفي ظل وجود هذه البنية الأمنية، التي بقيت معتمدة على المحسوبيات والاعتماد على عناصر النظام السابق واستبعاد العناصر المنشقة؛ كان من الطبيعي أن تستمر العديد من الانتهاكات، بل وتزداد طالما لا توجد نية لدى الحكومة الانتقالية ومن يمثلها في مدينة دير الزور، في إعادة هيكلة جديدة للمؤسسة الأمنية؛ من أبرز مهامها المطلوبة تقديم تصورات جديدة لمفهوم الأمن والقائمين عليه، لاسيما بعد سنوات من عهود القمع والانتهاكات التي عانى الأهلي منها.

نفّذ عناصر الأمن العام حملة أمنية على حي طب الجورة واعتقال عدة أشخاص (تجار مخدرات – فلول نظام). بالمقابل أطلق سراح 150 شخصاً من فلول النظام في 3 أيام فقط. من هؤلاء من ثبت تورطه بانتهاكات بحق المدنيين

وللتدليل على ذلك، فقد أفاد ما نسبته 56% من المستجيبين أن هنالك "خوفاً لدى الأهالي في ظل النظام الأمني الحالي"، كما صرّح 41% منهم بوجود شعور وسلوك يعتريه "الحذر في التعامل مع عناصر الأمن والشرطة"، عطفا على سلوك رجال الأمن والمؤسسة الأمنية مع الأهالي وناشطي الثورة، الذي اتسم بالعنف والإساءة 48%.

شكل رقم (9) أشكال أخرى لانتهاكات الأمنية في دير الزور

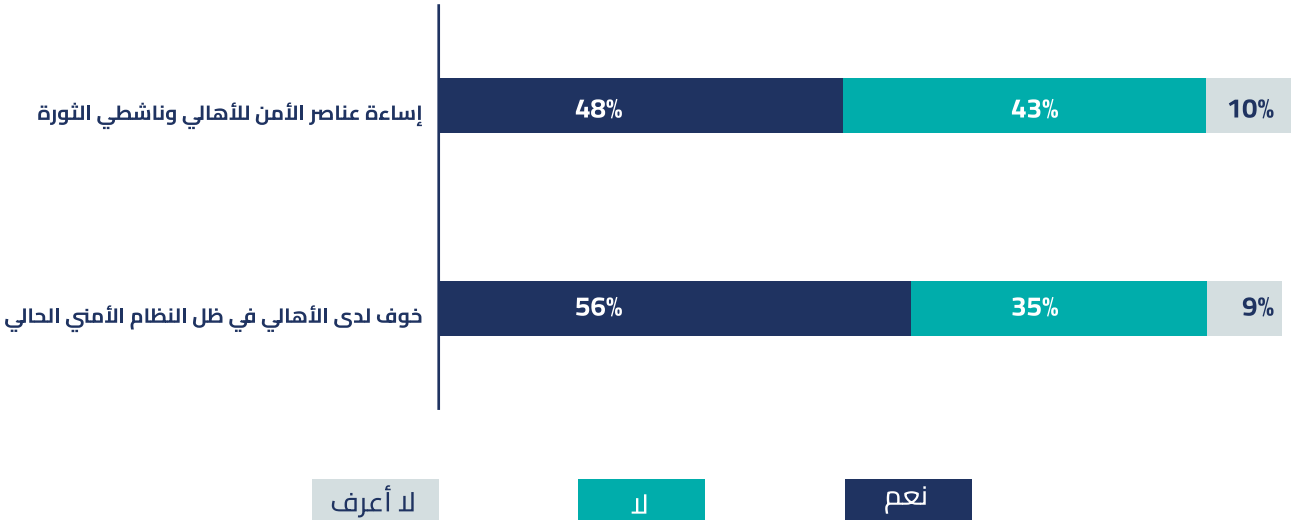

لم يتوقف الأمر عند هذه الممارسات فقط، رغم كفايتها لترشدنا إلى وجود شعور عام بأن شيئا لم يتغير منذ سقوط النظام وسيطرة الحكومة الانتقالية الجديدة التي استمرت في انتهاج سياسات النظام القديم في الجانب الأمني وعدم الاشتغال على هيكلة النظام والمؤسسة الأمنية

لقد صرّح ما نسبته 58% من المستجيبين عن وجود "حالات اغتيالات" و69% عن وجود "حالات خطف". يحدث هذا ومدينة دير الزور تعيش على توجسات حرب قد تنشب قريبا بين الحكومة بمساندة تركية وقوات سورية الديمقراطية؛ التي عانى منها الأهالي حتى أيام قليلة قبل سقوط النظام السابق.

شكل رقم (10) أشكال أخرى لانتهاكات الأمنية في دير الزور

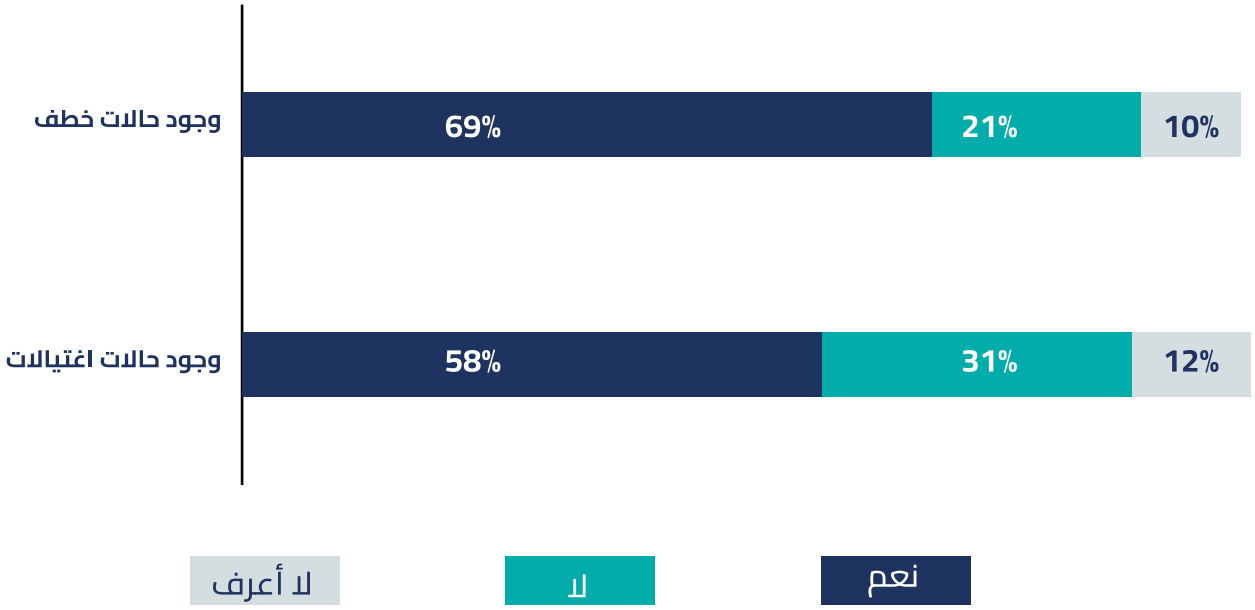

هـذا وقـد عـززت المقـابلات النوعيـة مـن النتائـج الميدانيـة أعلاه، بـل وزادت عليهـا الكـثير مـن التفاصيـل الخاصـة بحالـة مدينـة ديـر الـزور

يشـكل الوضـع الأمني فـي ديـر الـزور المدخـل الأسـاسي لفهـم باقـي التحديـات التي يواجههـا الأهـالي في المدينـة. إن انعـدام الأمـن يظلـل جوانـب الحيـاة كافـة في المحافظـة، مـن «تهميـش الثـوار القدامـى مـن الجيـش الحـر وعـدم قبولهـم في الأمـن والجيـش، وتنسـيب وقبـول عنـاصر الدفـاع الـوطني وفلـول النظـام مـع منشـقين عـن قسـد بالأمـن الـداخلي والجيـش في الحكومـة الجديـدة»

لعبـت الحالـة العشـائرية في ديـر الـزور دورا محوريـا في الإبقـاء على عنـاصر ومسـؤولين في جهـازي الأمـن والجيـش. كان لهـؤلاء العنـاصر تاريـخ في انتهـاكات حقـوق الإنسـان بحـق سـكان ديـر الـزور حتى سـقوط نظـام الأسـد، واليـوم مـا زالـوا على رأس عملهـم بدعـم مـن الفصائـل العسـكرية وشـيوخ العشـائر. يشـكل هـؤلاء العنـاصر اليـوم رأس الحربـة في حمايـة فلـول النظـام مـن جهـة والتـستر على ممارسـاتهم، والإسـاءة لثـوار المدينـة واعتقالهـم وهـدر حقوقهـم مـن جهـة أخـرى.

هـذه الممارسـات سـوف تفتـح البـاب واسـعا لعمليـة "انتقـام ممنهـج" مـن قبـل هـؤلاء العنـاصر للثـوار ومؤيـدي الثـورة. وقـد وُثّقـت انتهـاكات مـن هـؤلاء العنـاصر "في زمـن النظـام السـابق وحاليـا مـع الأمـن" ضـد أبنـاء ديـر الـزور مـن تشـبيح واعتقـالات تعسـفية وتجـارة وتعاطـي المخـدرات، بحيـث بـدا الحـال للأهـالي أن الوضـع الحـالي هـو أكثر فسـادًا ممـا كان سـائدًا أيـام حكـم النظـام السـابق.

مـع اسـتمرار الانتهـاكات مـن بعـض عنـاصر الأمـن فـي المدينـة، تـم تفعيـل المحكمـة العسـكرية وقسـم الشرطـة العسـكرية، وجـرى اعتقـال عنـاصر الأمـن المشـاركين فـي الانتهـاكات مـن قبـل الشرطـة العسـكرية، ومعظـم كـوادر الشرطـة العسـكرية مـن الثوريين

كمـا بقيـت "المحاكـم ودور القضـاء غير مسـتقلة" وتتبـع وتأتمـر مـن المؤسسـة الأمنيـة وعناصرهـا، مـا أفـرز بيئـة خـطيرة.

"إن هـذه التركيبـة المعقـدة ليسـت نتيجـة صدفـة، بـل تعكـس استراتيجيـة مقصـودة لإعـادة إنتـاج نظـام الأمـن القديـم بأشـكال جديـدة"

أمـا ظاهـرة "الاغتيـالات والتشـبيح" ضـد أبنـاء الثـورة، فهـي تمثّـل اسـتمرارية لسياسـة النظـام فـي معاقبـة المناطـق التي ثـارت ضـده. كمـا تحـوّل بعـض المنشـقين عـن "قسـد" وفلـول النظـام إلى أداة قمـع ضـد أبنـاء مجتمعهـم مثـل اغتيـال الإعلامـي "كنـدي عـداي" واعتقـال عـدد مـن الثـوار عنـد ذهابهـم إلى الأمـن الجنائـي للحصـول على ورقـة "غير محكـوم" بقضايـا قديمـة تخـص الثـورة قبـل الإفـراج عنهـم وإحالتهـم إلى المحكمـة لاسـتصدار "كـفّ بحـث"

ورأى المسـتجيبون في المقـابلات النوعيـة أن كل تلـك المظاهـر تـعني "تحـول الضحيـة إلى جلاد" حيـث يعيـد المنتفضـون ضـد نظـام قمعـي إنتـاج نفـس آليـات القمـع عندمـا تتـاح لهـم الفرصـة

تغيـب أيضـا "الكفـاءات الإداريـة" فـي متابعـة القضايـا الأمنيـة، مـا يشي بوجـود إشـكالية هيكليـة فـي بنـاء المؤسسـات. وترافقـا مـع عـدم السـماح بعـودة المنشـقين عـن سـلك الأمـن، رغـم المطالبـة بحقوقهـم، يظهـر أن منطـق الإقصـاء والتهميـش لا يـزال سـائدًا

إن اسـتمرار وجـود شـخصيات ارتكبـت انتهـاكات أيـام النظـام على رأس عملهـم فـي المناصـب بسـبب تزكيـات عشـائرية أو فصائليـة، يكشـف وجـود تحالـف مصالـح بين النخـب القديمـة والجديـدة، وتقديـم وتوظيـف الانتمـاءات والـولاءات لخدمـة مصالـح فئـة معينـة

أمـا ظاهـرة "خطـف الأطفـال" فتمثـل ذروة التدهـور الأمني والأخلاقـي وانتشـار هـذه الجريمـة البشـعة يرتبـط مبـاشرة باسـتمرار نشـاط الخلايـا الإيرانيـة وخلايـا قسـد وتطويـع عـدد كـبير مـن الفلـول والدفـاع الـوطني مـع قسـد وتسـليمهم جميـع النقـاط المحاذيـة للنهـر الـذي يفصـل بين مناطـق قسـد ومناطـق الحكومـة

أصبـح خطـف الأطفـال وسـيلة لابتزاز وإسـكات الثـوار ممـن وثقـوا جرائـم النظـام بحـق المدنـيين، إذ يتـم تهديدهـم بخطـف أبنائهـم فـي حـال لـم يلتزمـوا الصمـت

أمـا بالنسـبة للسـجون، فتفتقـد ديـر الـزور لهـا ويتـم إيـداع الموقـوفين فـي أقسـام الشرطـة، مـا يسـمح بالاخـتلاط بين سـجناء الجرائـم المدنيـة مـع المعتقـلين الأمنـيين وتجـار المخـدرات

ثالثا- قطاع التعليم.. محسوبيات وفساد إداري ومهني

شكل رقم (11) يوضح مؤشر الخدمات التعليمية في دير الزور

في ظل الواقع الأمني الضاغط على حياة المواطنين في دير الزور؛ كان من المتوقع أن يحمل قطاع التعليم الكثير من المشكلات والمعاناة والفساد المستمر منذ أيام النظام السابق. وأن يكون امتدادا للواقع الأمني على اعتبار أن القطاعين قائمان على عناصر بشرية، بعضها كان جزءًا من منظومة فساد وانتهاكات بحق المدنيين

شكل رقم (12) يبين مشكلات قطاع التعليم في دير الزور

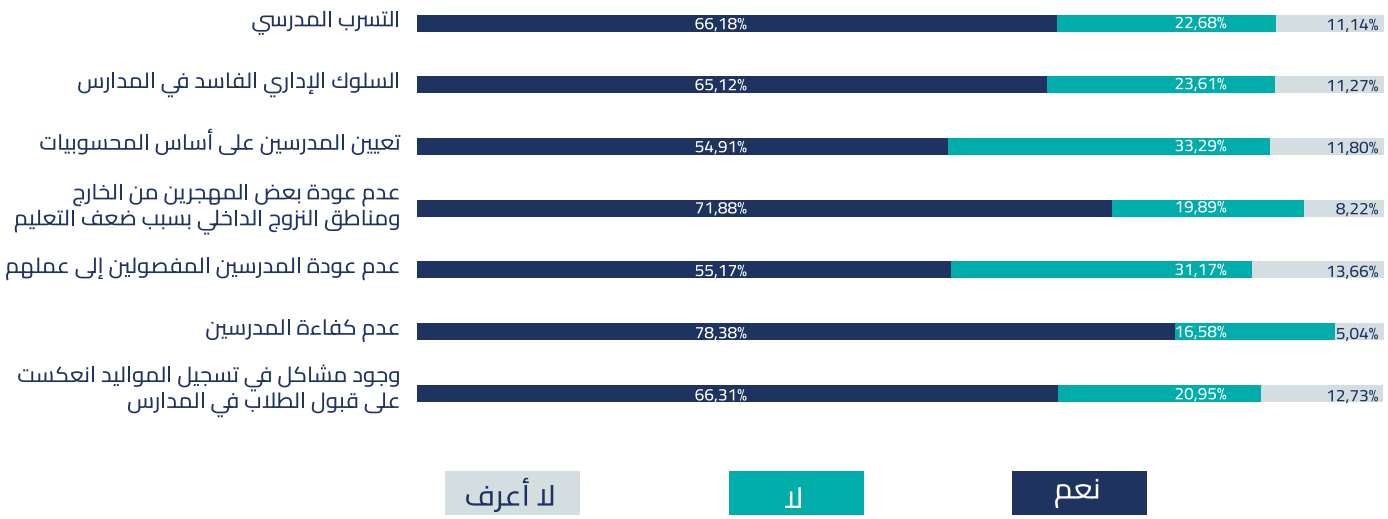

سلسلة من المشكلات والوقائع المتردية التي يعاني منها قطاع التعليم، تترك السؤال مفتوحا برسم القائمين على إدارة المدينة في الحكومة السورية الانتقالية، وهي تساؤلات شملت جوانب الحياة اليومية عامة في المدينة التي يبدو أنها لم تستشعر انتقالها من حكم نظام الأسد الابن إلى حكومة انتقالية جديدة

أفاد المستجيبون بغياب واضح للكفاءة العلمية لدى المدرسين 78.38%، ما يترك آثاره على نوعية التحصيل العلمي للطلاب في المراحل الدراسية اللاحقة

لكن غياب الكفاءة لدى المدرسين، يبدو أنه نتيجة حتمية للفساد المستشري في قطاع التعليم على مستوى الإدارة والبنية التعليمية ونوعية المدرسين. فقد قال ما نسبته 54.91% أن تعيين المدرسين قائم على المحسوبيات والعلاقات والوساطات، وربما الانتماءات الإيديولوجية كذا الأمر. وهو ما يعزز ارتفاعا في منسوب السلوك الإداري الفاسد في المدارس 65.12%. استشراء سياسة الفساد في قطاع التعليم على المستويات كافة، أنتج مشكلة كبيرة أيضا، وهو عدم إعادة المدرسين المفصولين زمن النظام السابق إلى عملهم. وهو ما يتطابق تماما عند حديثنا عن الواقع الأمني، وعدم إعادة العناصر الأمنية التي انشقت عن النظام السابق إلى وظائفها

شكل رقم (13) بعض مشكلات قطاع التعليم في دير الزور

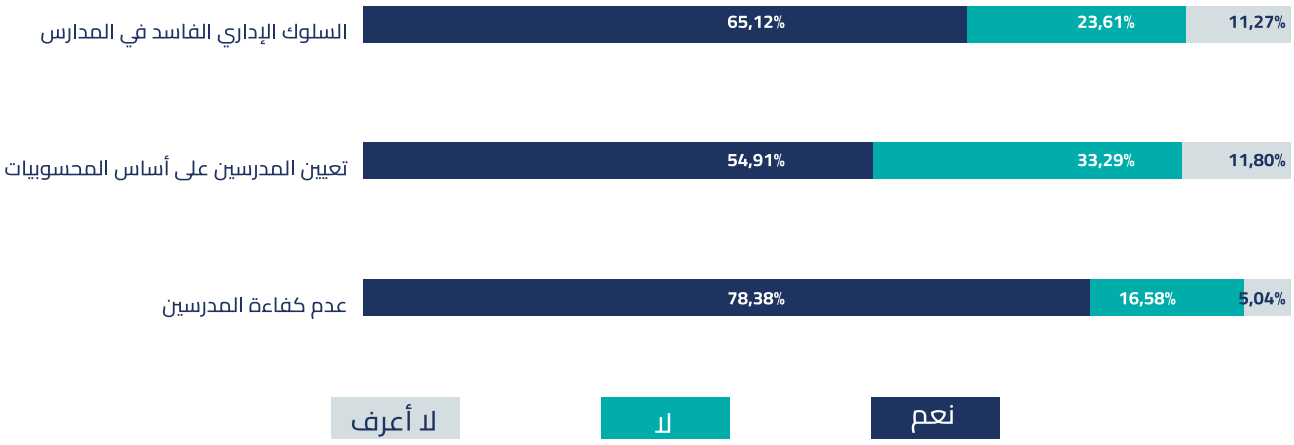

هذا السلوك والتعامل مع مجريات الحياة العامة في مفاصلها الأمنية والخدمية والتعليمية، يحيلنا إلى سياسة الحكومة الانتقالية الحالية ويترك التأويل والتحليل مفتوحا أمام سياسة إعادة إنتاج الواقع السابق، وهو في الأحوال كافة يضع أهالي المدينة أمام مقارنات تكون نتيجتها واضحة وهي أنه لم يتغير الواقع بتغير النظام السياسي، بل وربما ازدادت بعض الممارسات سوءا في ظل حكومة انتقالية يبدو أنها عاجزة عن إدارة المدينة وتعقيدات العلاقة مع القوى المسيطرة سابقا على مستويات الحياة العامة كافة

تظاهر معلمون ممن عُينوا في السنوات الأخيرة من قبل النظام بسبب قرار مديرية التربية نقلهم إلى مدارس أخرى وأن التعينات تتم حسب الأقدمية. تضمنت المظاهرة عبارات كراهية ضد المعلمين العائدين من التهجير

لا نتحدث هنا عن مشكلات طارئة على بنية القطاع التعليمي، بحيث يمكن إصلاح بعضها مع تغير الشروط الموضوعية، كالتسرب المدرسي مثلا 66.18%، أو إحجام المهجرين عن العودة بسبب ضعف التعليم 71.88%، ناهيك عن مشكلات تسجيل المواليد الجدد سابقًا ما يعني استحالة قبولهم في المدارس 66.31%. إنما الحديث هنا عن بنية مؤسسية كانت فاسدةً من أعلى الهرم حتى أسفله، في الإدارة والمدرسين والبنية التحتية

شكل رقم (14) مشكلات أخرى في قطاع التعليم في دير الزور

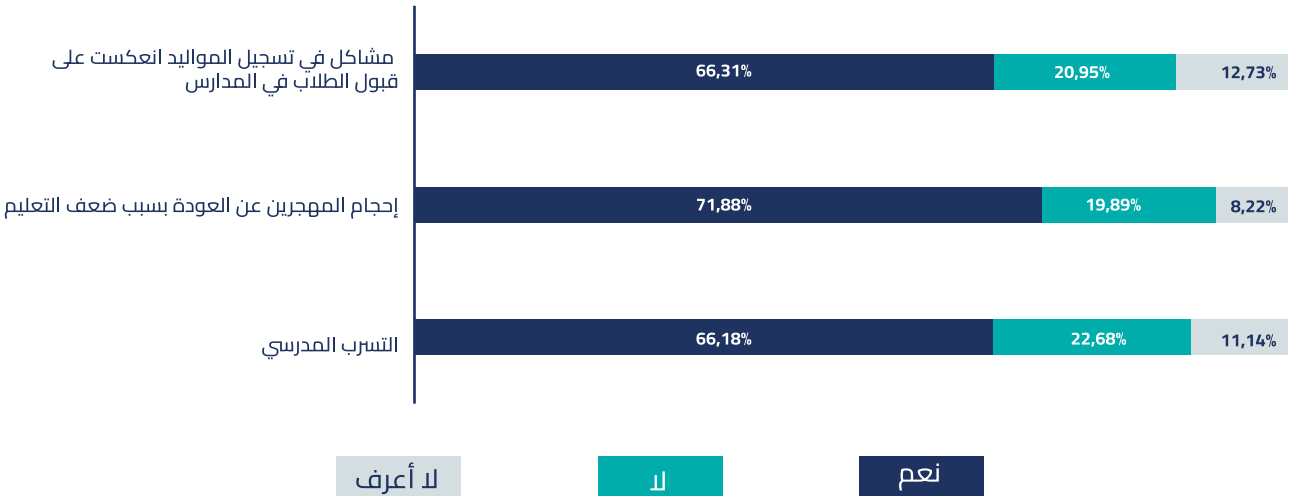

ويبدو أن المحاولات للالتفات لقطاع التعليم ببنيته الفاسدة مازالت خجولة من الحكومة الانتقالية الجديدة، فاستمرت دورة الفساد على حالها، واستمرت المشكلات ومعاناة الأهالي من سياسات التعليم حتى اللحظة، رغم المحاولات لتحسينها

وعززت المقابلات النوعية، ما توصلت إليه النتائج الميدانية الكمية. فقد أجمعت آراء ممن تمت المقابلة معهم على أن النظام التعليمي في دير الزور يمثل "حالة متقدمة من التدمير المنظم للمستقبل". فعدم كفاءة المدرسين بسبب التعيينات على أساس المحسوبية أيام النظام السابق يظهر كيف أن إرث الفساد الإداري لا يزال يؤثر على جودة التعليم، وكذلك تعيين مدرسين لا يحملون شهادات تؤهلهم للتدريس، واستمرار إقصاء المعلمين المفصولين بسبب مشاركتهم في الثورة يحرم النظام التعليمي من كوادر مؤهلة

رأى أحد المستجيبين أن الاستبعاد "ليس مجرد قرار إداري، بل هو جزء من سياسة منهجية لتحجيم دور المشاركين في الثورة وتهميشهم"

وتبرز أيضا مشكلة الجيل "مكتوم القيد"، الذي لم يسجل في السجلات الرسمية "أطفال الأهالي النازحين من المدينة"، والمعاناة التي ستواجههم في تحصيل حقوقهم في التعليم في المستقبل.
وأبرزت المقابلات النوعية عن وجود تحدٍ كبير يواجه قطاع التعليم، وهو زيادة عدد الطلاب بشكل كبير مع عدم وجود مدارس مؤهلة تستوعبهم، مع عدم اهتمام من قبل الإدارة الحالية وعدم السعي لحل هذه التحديات الطارئة.

رابعا- مشكلات متفاقمة تعمق تردي واقع الخدمات في دير الزور

تم تصميم مؤشر للخدمات العامة في مدينة دير الزور وريفها، شمل:

1. الخدمات العامة الأساسية (الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، النفايات والقمامة)
2. الانترنت وخدمات الاتصالات
3. الخدمات الصحية

وقد أظهرت النتائج عن وجود مؤشرات متدنية لحال الخدمات العامة والخدمات الصحية، ومؤشر بدرجة متوسطة لواقع الانترنت وخدمات الاتصالات.

شكل رقم (15) يبين مؤشرات الخدمات البلدية والصحة والاتصالات

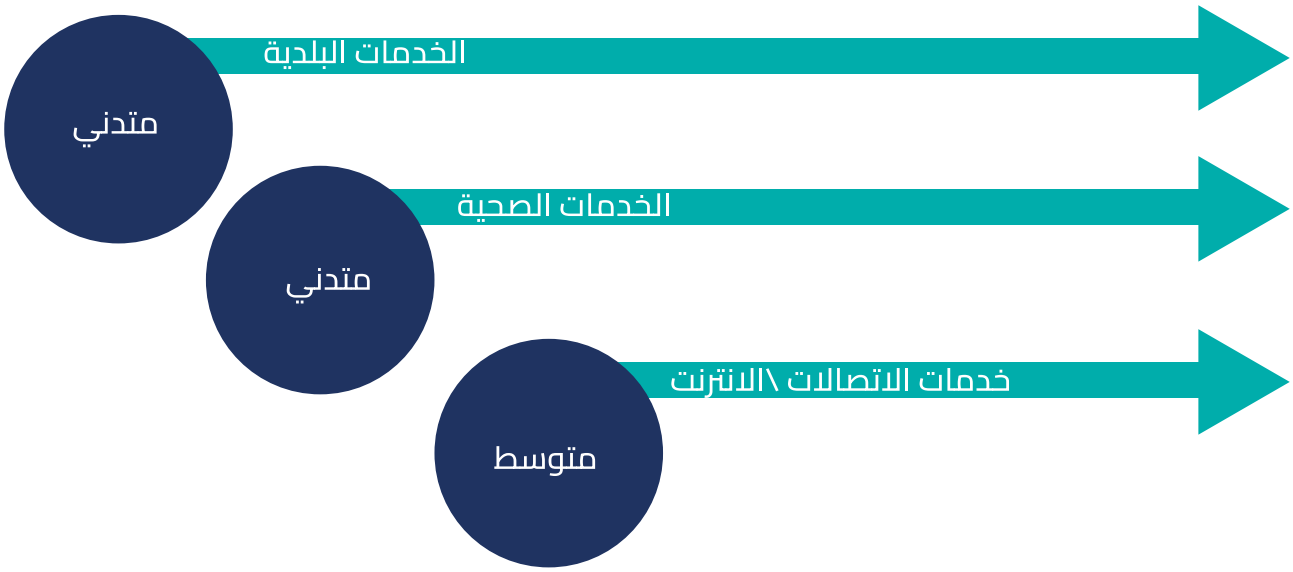

سيطرت الحكومة الانتقالية الجديدة على مدينة دير الزور في الجزء الذي كان تحت سيطرة القوات الحكومية لنظام الأسد (الجزء الثاني من المدينة يقع تحت سلطات قوات سورية الديمقراطية "قسد").
وبعد مرور ما يقارب التسعة أشهر من سيطرة النظام السياسي الجديد على المدينة، فإن الواقع الخدمي المعني بدورة الحياة اليومية لأهالي المدينة بقي في غالبية خدماته على حاله، وأظهرت النتائج الميدانية عن وجود ملاحظات عن تراجع بعض الخدمات عما سبق أو تحسنها بشكل طفيف أو ملحوظ. وهو ما يفسر اتجاه مؤشر الخدمات في المدينة (المذكور آنفًا).
وباستثناء خدمات الانترنت والكهرباء، التي أقرت العينة بوجود تحسن تدريجي في خدمات الأولى 46.95%، والثانية 80.37%، فقد بقيت الخدمات الأخرى على نفس الأداء، المتردي طبعا.

خلال جمع البيانات بدأ مجلس المدينة بإزالة الركام وفتح الطرقات في الأحياء المدمرة بالتعاون مع الخوذ البيضاء، والبدء بإنارة بعض الشوارع من قبل منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع شركة الكهرباء

يبرز في مقدمة تلك الخدمات التي لم يتم ملاحظة تحسن فيها إلا بشكل طفيف هو خدمات المستشفيات والعيادات، ما يعني استمرار معاناة أهالي دير الزور من سوء الخدمة في تلك المرافق الصحية، مترافقا مع بقاء الخدمات الأخرى على درجة من السوء، والتي ترتبط بالواقع الصحي بشكل أو بآخر. فخدمات الصرف الصحي والنفايات والقمامة والمياه بقيت على ذات الأداء الخدمي في العهد السابق.

والواقع، فإن المتتبع لحال المدن السورية بعد سقوط النظام السابق، سوف يلاحظ فروقات واضحة بين مدينة وأخرى، أو تفضيلات للجانب الخدمي لمدينة على حساب الأخرى. فكيف الحال في مدينة دير الزور، التي عانت طوال عقود سنوات العهد السابق وفترات حكم سلطات الأمر الواقع التي تتالت عليها، من تهميش وضعف في تنفيذ المشاريع الخدمية.
ويبدو أن النظام الانتقالي الجديد لم يخرج عن تلك القاعدة بطريقة أو بأخرى، فقد تم إيلاء الاهتمام إلى المدن الرئيسة في سورية على حساب نظيراتها، لاسيما وأن المدينة هي على مرمى خطوط التماس مع قوات "قسد"، التي دخلت منذ سقوط النظام السابق في عملية شد وجذب مع الحكومة الانتقالية، مع التنويه إلى أن الوضع السياسي والعسكري قد يكون مرشحًا لوجود اشتباكات عسكرية بين الطرفين (الحكومة وقسد) في قادم الأيام، حسب تحليلات وتصريحات متقاطعة.

شكل رقم (16) يوضح واقع الخدمات في دير الزور

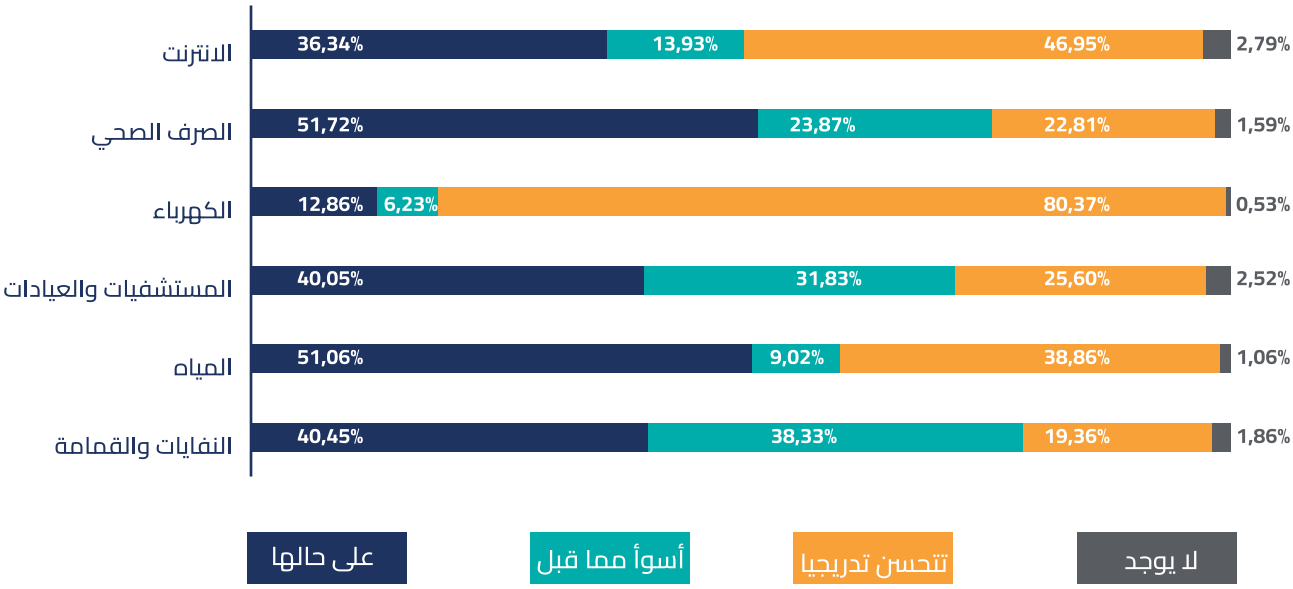

ووفق المقابلات النوعية، أفاد المستجيبون أن الواقع الخدمي في دير الزور يظهر تباينًا واضحًا بين الجهود الفردية التطوعية وعجز المؤسسات الرسمية، فإن التحسن التدريجي في خدمات الكهرباء والمياه رغم

محدوديته يعكس إرادة مجتمعية قوية للتغلب على التحديات، ولكن الاعتماد شبه الكامل على العمل التطوعي يطرح تساؤلات حول استدامة هذه الخدمات وقدرة المجتمع على تحمل أعبائها بشكل دائم. وهذا يعني أن التحسن في بعض قطاعات الجوانب الخدمية جاء نتيجة لجهود أهلية أكثر مما هي سياسات الحكومة في المدينة.

«عندما سقط النظام السوري السابق، دخلت مجموعات من قوات « قسد» مدينة دير الزور، وقامت بسرقة الآليات وباصات النقل والأجهزة والدوائر والمؤسسات الحكومية، كما عمدت إلى تدمير البنية التحتية. كما تمت سرقة ملفات فروع الأمن والمصرف المركزي من قبل أشخاص تابعين لقسد قبل انسحابهم من المدينة. كان ذلك عقابا جماعيًا مر دون أية محاسبة.

وبسبب من تلك الممارسات، يوجد اليوم نقص كبير في الآليات الخدمية وسيارات نقل القمامة ورافعات الكهرباء، وهذا النقص سبب كارثة إنسانية بالنسبة لعمل البلديات وعمال النظافة، حيث تجمعت النفايات بشكل كبير في الأحياء وتسبب الكثير من الأمراض والروائح الكريهة، كما تأخرت صيانة الكهرباء بسبب نقص الآليات»[1].

أما بالنسبة للوضع الصحي الكارثي في المستشفيات، فهو يعكس تدهورًا شاملًا في هذا القطاع ترافقًا مع عدم توافر الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، ونقص الكوادر المؤهلة، وتدهور البنية التحتية للمستشفيات، إذ "يوجد في مدينة دير الزور المستشفى الوطني الذي يبعد عن المدينة حوالي 7 كم على طريق دمشق، ويفتقر لعدد من التخصصات والخدمات الطبية (داخلية، عظمية)، ولا يوجد قسم للتوليد والنسائية، ولا وجود لأجهزة مثل الطبقي المحوري، ما يجبر المرضى على السفر إلى دمشق للعلاج. أما المستشفى العسكري، فهناك نقص في جميع الأجهزة الطبية والمخبرية، بحيث نرى وجود المخابر في هذه المستشفيات لكنها خارجة عن الخدمة. ويلجأ المرضى إلى المخابر الخاصة ذات التكاليف الباهظة، وكل هذا مؤشر على تدهور الخدمات الصحية في المدينة".

خامسا- انتهاكات حقوق الملكية والسكن.. غياب الحلول

يكاد ملف حقوق السكن والأرض والملكية أن يكون من أعقد الملفات في سورية عامة، مردّ ذلك إلى تنوع طرق التوثيق العقاري [2] من جهة وعدم ربطها مع بعضها بشكل الكتروني من جهة أخرى، هذا في مرحلة ما قبل الثورة السورية، أضيف إلى هذا التعقيد في المشكلة الدمار الكبير الذي أصاب العقارات والأراضي والمناطق السكنية والتجارية والبنى التحتية، ورافق ذلك ضعف كبير في التوثيق القانوني خلال سنوات الحرب، وتلف واسع للمستندات المرتبطة بالملكية، ما خلق إشكاليات مركبة ومتداخلة.

وازدادت هذه التعقيدات بسبب الإشكالات القانونية التي خلقتها التشريعات التي أصدرها النظام السوري البائد خلال السنوات الأخيرة.

مع مشكلة التهجير القسري والاعتقال والاختفاء القسري لأصحاب الحقوق، يصبح المشهد سوريالياً، ويصبح الإطار القانوني هشًا والبيئة خصبة للكثير من الانتهاكات والتجاوزات.

---

1 - مقابلة أجريت مع ناشط حقوقي في مدينة دير الزور

2- حيث يمكن أن يتم توثيق الملكية العقارية في السجل العقاري وهو الحجة الأقوى قانونيا، ويمكن أن تسجل عبر كاتب بالعدل، أو عن طريق حكم محكمة، كما انه يوجد سجلات خاصة بالجمعيات السكنية ...إلخ، و كل ذلك غير مرتبط ببعضه الكترونيا.

حاول (مركز مدى) استكشاف تأثير هذه الهشاشة في هذا الملف، وما هي أنواع الانتهاكات وأكثرها انتشارًا في دير الزور، خصوصًا وأنها تعرضت لسيطرة قوات مختلفة منذ 2011.

وأظهرت النتائج الميدانية ارتفاعًا واضحًا في نسبة الانتهاكات في مدينة دير الزور فيما يتعلق بحقوق الملكية والسكن، وشملت الانتهاكات (الدمار بسبب الحرب والقصف، الغصب عن طريق التزوير، الاستيلاء على الملكيات «وضع يد»، حجز ومصادرة لأسباب أمنية، وجود ألغام، تعفيش).

وكانت الانتهاكات بدرجة كبيرة هي الأعلى نسبة 57.12%، ثم متوسطة 23.76%، وقليلة 11.47%، بينما أفاد 7.65% من المستجيبين أنه لم تحدث بحقهم انتهاكات متعلقة بحقوق الملكية والسكن أو غيرها من الانتهاكات.

شكل رقم (17) يبين درجات الانتهاكات في دير الزور

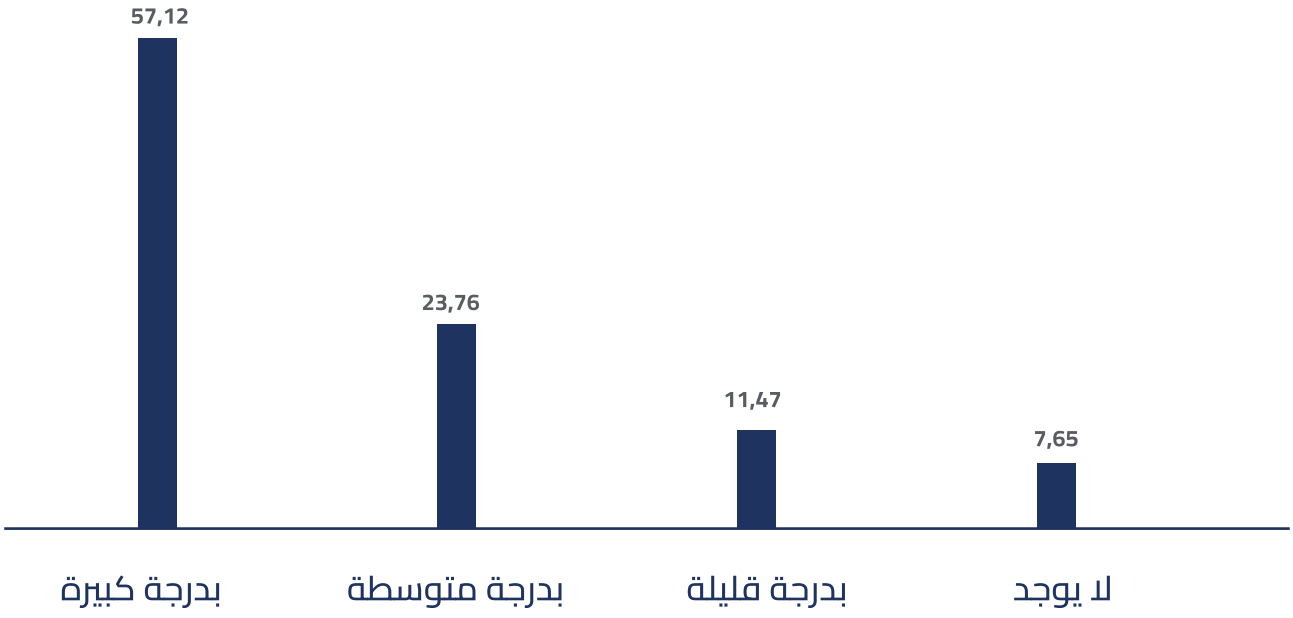

ووفق متغير الإقامة، ريف ومدينة، فقد أظهرت النتائج الميدانية ارتفاعا في نسب الانتهاكات في المدينة مقارنة بالريف.

شكل رقم (18) يوضح درجات الانتهاكات في مدينة وريف دير الزور

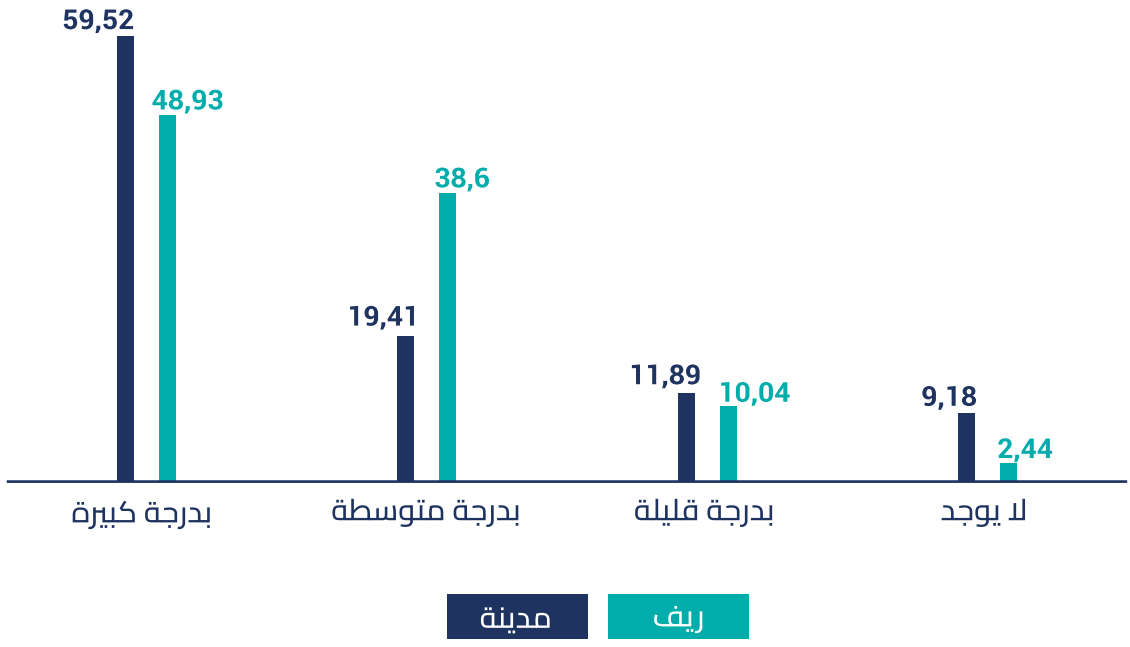

تعرضت مدينة دير الزور وريفها لجملة من الانتهاكات على مر السلطات المتعاقبة التي سيطرت عليها، والتي لا تزال آثارها مستمرةً حتى اليوم، وإن كانت درجة الانتهاك في أنواعها المختلفة أعلى قليلًا في المدينة عنها في الريف.

وكان أكثر الانتهاكات هو الدمار الشامل بسبب الحرب والقصف والاشتباكات على مدى عقود مضت (87.14%، 73.68%) المدينة والريف على التوالي. ثم التعفيش (74.96%، 56.73%) على التوالي.

وعانى أهالي المدينة والريف في دير الزور من أشكال مختلفة من الانتهاكات، أبرزها أيضا الاستيلاء على الممتلكات عن طريق "وضع اليد"، والغصب بتسجيل الملكية للغير عن طريق التزوير، وكذلك الحجز على الممتلكات أو المصادرة لأسباب أمنية. وقد بدأ عمل محكمة بما يخص قضايا غصب العقارات بعد جمع البيانات وخلال فترة إعداد التقرير.

وتبرز مشكلة كبيرة وهي "وجود الألغام" ما يهدد حياة الناس في حال تم انفجار تلك الألغام، ما يعني ضرورة تدخل المسؤولين في الحكومة الانتقالية، وتكثيف جهود الدفاع المدني في المدينة من أجل إزالة تلك الألغام، التي قد تخلف الكثير من الضحايا إذا ما استمر الحال على ما هو عليه.

شكل رقم (19) يوضح أنواع الانتهاكات في ريف ومدينة دير الزور

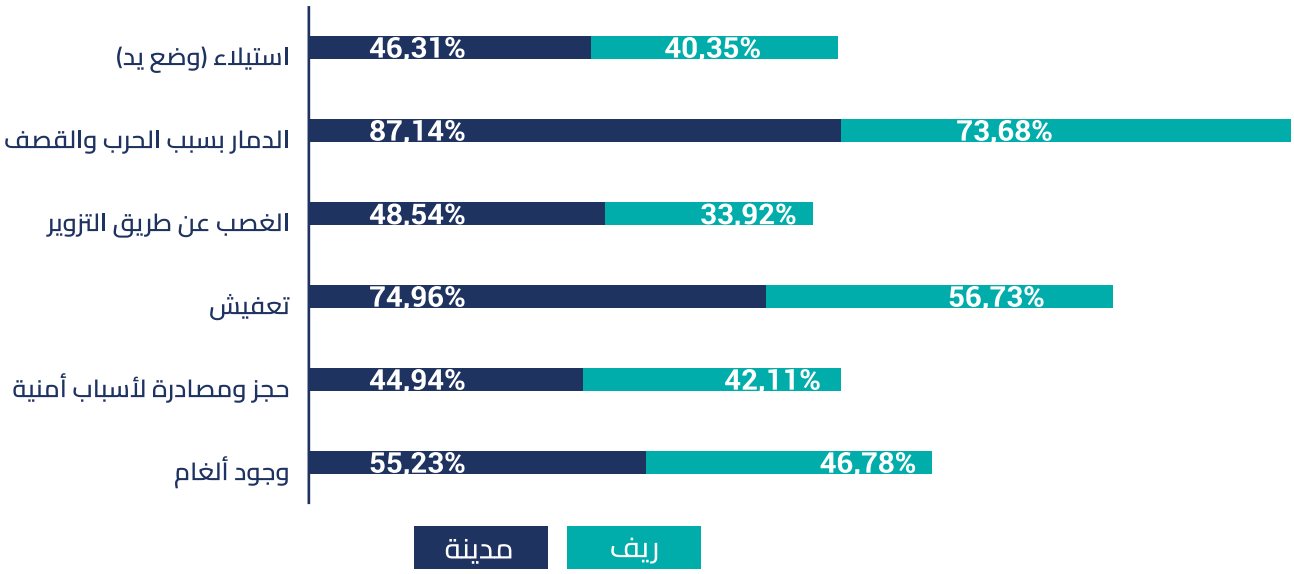

سادسا- مشكلات تعيق استقرار النازحين العائدين

شهد ريف دير الزور عودة للنازحين بنسبة أعلى من المدينة، إذ بلغت نسبة النازحين العائدين في الريف 32% مقابل 11% عادوا إلى المدينة.

شكل رقم (20) يبين نسبة عودة النازحين

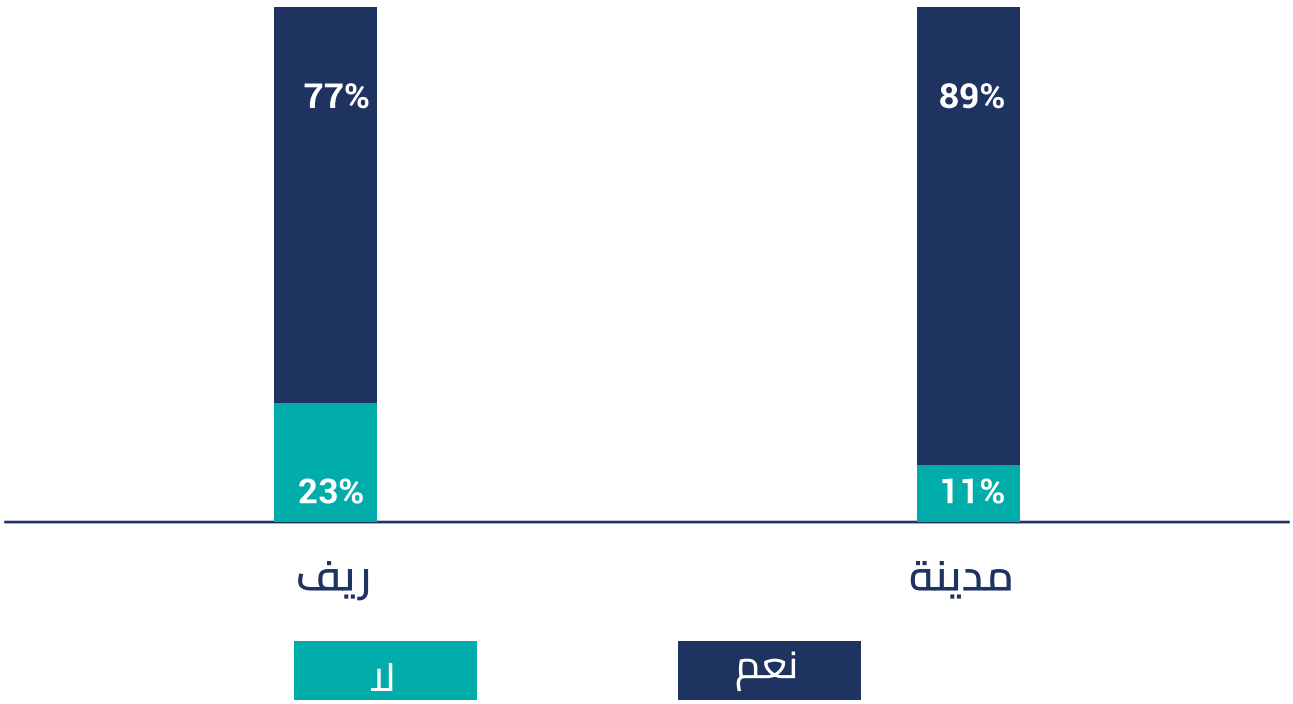

وقد واجهت العائدين إلى المدينة والريف في دير الزور جملة من المشكلات، في مقدمتها ارتفاع إيجارات البيوت وعدم توافر المساكن بسبب الدمار الكبير، إضافة إلى قدوم الكثير من سكان الريف إلى المدينة. ما ساهم في تفاقم أزمة السكن.

ويلاحظ أن هذه المشكلات مرتفعة بشكل واضح في المدينة أكثر منه في الريف.

شكل رقم (21) يبين المشكلات التي تواجه النازحين العائدين

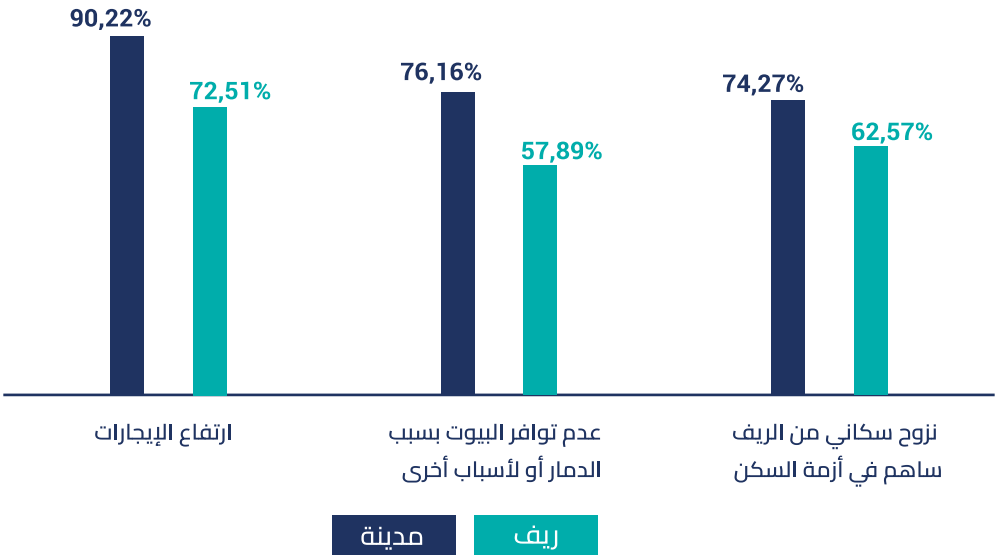

وقد أفادت المقابلات النوعية، بتفاصيل أزمة السكن التي يعاني منها الأهالي. إذ باتت أزمة السكن وارتفاع الإيجارات ظاهرة ملحوظة، ترافقا مع تأخر المعنيين في الحكومة الانتقالية في ضبط سوق الإيجار والسكن.

"هنالك عقارات للثوار والأهالي الذين كانوا خارج البلاد، بيعت هذه العقارات من قبل أزلام النظام والميليشيات المسيطرة، دون حل هذه المشكلات العقارية من قبل الحكومة الجديدة، وهو ما يسمح باستمرار غصب الحقوق ونهب الممتلكات وإعادة إنتاج أنماط الظلم واللامساواة".

"ساهم في أزمة السكن انتقال سكان القرى إلى المدينة وسيطرة عناصر متنفذة من الحكومة الحالية على بعض العقارات بحجة عودة ملكيتها لأشخاص كانوا موالين للنظام السابق، على الرغم من أن بعض تلك العقارات يملكها معارضين اضطروا للهجرة خارج سورية منذ سنوات"

طال الدمار الكثير من الأحياء في مدينة دير الزور. وكانت نسبة الدمار بين الكبيرة والمتوسطة: الرشدية (100%) الصناعة (100%) العمال وسط (100%) الحويقة (89%) المطار القديم (91%) أمـا الأحيـاء غير المدمـرة فهـي: (قصـور، فـيلات، غـازي عيـاش، طـب الجـورة، الأغـوات، الضاحيـة، المنطقـة الصناعيـة) [3]

المنطقة المتضررة بنسبة أكبر من ٩٠% (لا يوجد بنسبة ٩٠% وانما حسب الجدول التالي)	مساحته/ هكتار	هل هي داخل او خارج المخطط التنظيمي	موقع المنطقة العقارية (اوتكاد او صورة فضائية او مخطط مساحي)	وضع المنطقة حاليا من حيث اشغالها بالسكان	هل سبق أن تم إعداد دراسة تنظيمية ومن هي الجهة الدارسة	ملاحظات
الضاحية	١٦٢	داخل	ـــــ	مشغولة ٨٠%	مدروسة سابقا	١٨% ضرر متوسط ٨٢% لا يوجد ضرر
الأغوات	١٠٤	داخل	ـــــ	مشغولة ١٠%	مدروسة سابقا	١٠٠% لا يوجد ضرر
الحويقة (وسط وشرقية وغربية)	١٧٢	داخل	ـــــ	مشغولة ١٠%	مدروسة سابقا	٥٦,٩% ضرر متوسط ٣١,٩% لا يوجد ضرر ١١% غير متضرر
العرضي	٢٧	داخل	ـــــ	مشغولة ٩%	مدروسة سابقا	٥٢% ضرر متوسط ٥٧,٨% ضرر شديد ٠,٢% غير متضرر
كتامات	٢٢	داخل	ـــــ	مشغولة ٥%	مدروسة سابقا	٤١% ضرر متوسط ٥٩% ضرر شديد
المنطقة الصناعية	٩٨	داخل	ـــــ	مشغولة ٧%	مدروسة سابقا	٤٢,٦% ضرر متوسط ٥٧,٤% لا يوجد ضرر
المطحطوح	٤٧	داخل	ـــــ	مشغولة ٧٠%	مدروسة سابقا	٤١,٨% غير متضرر ٣٤% ضرر متوسط ١٤,٩% ضرر شديد
هرابش	٤٩	داخل	ـــــ	مشغولة ١٠%	مدروسة سابقا	٩٤,٥% غير متضرر ٥,٥% ضرر متوسط
طب هرابش	٨١	داخل	ـــــ	مشغولة ٥٠%	مدروسة سابقا	٨٥,٣% ضرر متوسط ١٤,٧% لا يوجد ضرر
حي الصناعة السكني	٣٥	داخل	ـــــ	مشغولة ١٠%	مدروسة سابقا	٦٠,٥% ضرر متوسط ٣٩,٥% ضرر شديد
المطار القديم	٦٩	داخل	ـــــ	مشغولة ٧%	مدروسة سابقا	٤٤,٦% ضرر متوسط ٤٥,٤% ضرر شديد
الشيخ ياسين	٢٤	داخل	ـــــ	مشغولة ١٠%	مدروسة سابقا	٥٠,٦% ضرر متوسط ٤٩,٢% ضرر شديد
ابو عابد	١٤	داخل	ـــــ	مشغولة ٧%	مدروسة سابقا	٧٢,٩% ضرر متوسط ٢٧,١% لا يوجد ضرر
غازي عياش	٤٩	داخل	ـــــ	مشغولة ٩٠%	مدروسة سابقا	غير متضرر
الرشدية	٧٣	داخل	ـــــ	مشغولة ٢%	مدروسة سابقا	٦٩% ضرر شديد ٣١% ضرر متوسط
الجبيلة	٦٠	داخل	ـــــ	مشغولة ٦٠%	مدروسة سابقا	٧٩,٢% ضرر متوسط ٢٠,٨% ضرر شديد
القصور	٧٨	داخل	ـــــ	مشغولة ٩٠%	مدروسة سابقا	غير متضرر
الجورة	١١٩	داخل	ـــــ	مشغولة ٩٠%	مدروسة سابقا	غير متضرر
طب الجورة مع المهاجرين	٢٨٠	داخل وقسم منه خارج	ـــــ	مشغولة ٧٥%	مدروسة سابقا	غير متضرر
حي القبلات	٥٣	داخل	ـــــ	مشغولة ٧٥%	مدروسة سابقا	غير متضرر
حي الموظفين	٤٧	داخل	ـــــ	مشغولة ٥٠%	مدروسة سابقا	٧٤% ضرر متوسط ٢٥% ضرر شديد ١% غير متضرر
العمال	٢٥	داخل	ـــــ	مشغولة ٦٠%	مدروسة سابقا	٦٩,٦% ضرر متوسط ٣٠,٤% ضرر شديد
العمال وسط	٦٥	داخل	ـــــ	مشغولة ٥٥%	مدروسة سابقا	٧٨% ضرر متوسط ٢٢% ضرر شديد
الحميلية	٧٤	داخل	ـــــ	مشغولة ٢٠%	مدروسة سابقا	٨٦,٩% ضرر متوسط ١٣,١% ضرر شديد

صورة (1) إحصائيات مجلس مدينة دير الزور للأحياء المتضررة ونسب الإشغال

3- إحصائيات مجلس مدينة دير الزور لنسب الدمار والإشغال السكاني فيها

سابعا- جهود أهلية ومدنية لتجاوز أزمة السكن

في ظل عودة النازحين إلى مدينة دير الزور وريفها، كانت هنالك مساهمات أهلية ومدنية من أجل ترميم المساكن كخطوة أولية قبل إعادة الإعمار المفترض للمدينة في المرحلة اللاحقة.

تكفلت بعض المنظمات الأهلية والمدنية بتكاليف الترميم. وغطت بعض التكاليف الترميم الكامل بنسبة 14%، مقابل 28% ككلفة متوسطة تقتصر على الأساسيات (أبواب، نوافذ، جدران)، و36% كلفة قليلة. وأجاب 21% من المستجيبين بعدم إجراء عمليات ترميم لمنازلهم.

شكل رقم (22) يبين مساهمة المنظمات الأهلية والمدنية في الترميم

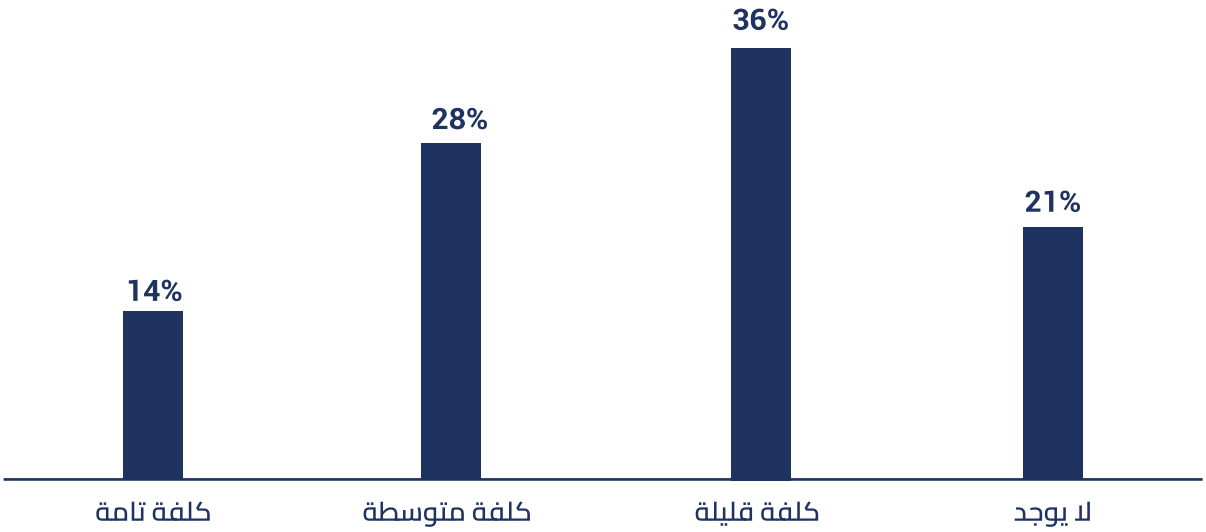

أما المجالس المحلية، فقد كانت مساهمتها في عمليات الترميم أقل من نظيراتها المنظمات الأهلية والمدنية. إذ صرّح 36% من المستجيبين بعدم مساهمة المجالس المحلية في عمليات ترميم خاصة بمساكنهم، مقابل 32% تكفلت المجالس المحلية بكلفة قليلة، و18% بكلفة متوسطة تقتصر على الأساسيات (أبواب، نوافذ، جدران)، و13% كلفة تامة.

شكل رقم (23) يبين مساهمة المجالس المحلية في الترميم

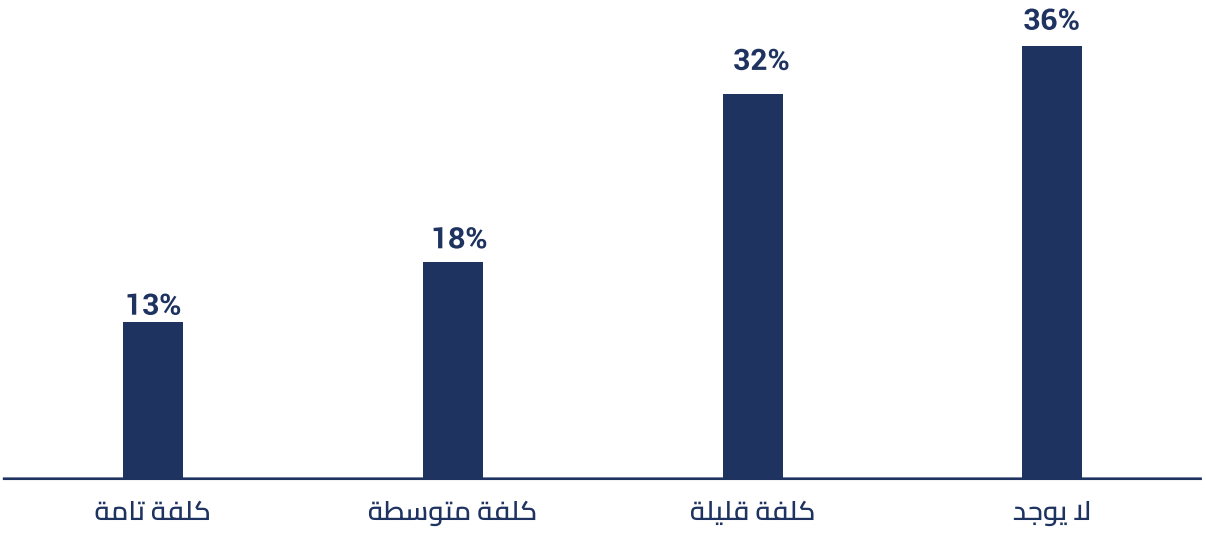

وأفادت الشهادات في المقابلات النوعية، أنه مع عدم قدرة الأهالي على ترميم بيوتهم والتدخل المحدود من قبل منظمات المجتمع المدني بترميم جزئي لعدد محدود من المنازل، ظهرت المحسوبيات من قبل المنظمات والبلدية باستهداف ترميم بيوت بعينها، وليس حسب حجم الدمار أو الضرورة، وهو "ما يعكس فشل نمط إعادة الإعمار المعتمد على المساعدات الخارجية ومساعدة المنظمات لترميم البيوت"، فرغم أهمية ذلك التدخل بالترميم إلا أنه يبقى غير كافٍ لمواجهة حجم الدمار الهائل في المدينة.

استنتاجات

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1. درجة مؤشر الخدمات العامة على تقييم متدنٍ
2. درجة مؤشر الخدمات الصحية على تقييم متدنٍ
3. درجة مؤشر الانترنت وخدمات الاتصالات على تقييم متوسط
4. - درجة مؤشر الحالة الأمنية على تقييم متدنٍ
5. درجة مؤشر التعليم على تقييم متدنٍ
6. لا يزال الحال الأمني في المدينة على حاله ولم يتغير. فقد كانت هنالك الكثير من الممارسات الأمنية، كما سابق عهدها كإساءة عناصر الأمن للأهالي وناشطي الثورة، والتي تركت الأهالي في حال من الخوف في ظل النظام الأمني الحالي والحذر في التعامل مع عناصر الأمن والشرطة.
7. استمرار بعض العناصر والشخصيات الأمنية من عهد النظام السابق على رأس عملها، مع وجود عناصر لا تملك الكفاءة في أجهزة الأمن، وعدم إعادة عناصر الأمن المنشقين خلال الثورة إلى أماكن عملهم.
8. وجود حالات اغتيال خطف بشكل متكرر.
9. يعاني قطاع التعليم من مشكلات بنيوية تتفاقم وتؤثر على مستقبل الأجيال التعليمي. ومن أبرز تلك المشكلات: عدم كفاءة المدرسين، تعيين المدرسين على أساس المحسوبيات، السلوك الإداري الفاسد في المدارس، عدم عودة المدرسين المفصولين إلى عملهم، التسرب المدرسي.
10. لا تزال خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات والقمامة على حالها مع تحسن طفيف في تلك الخدمات
11. تحسنت خدمات الانترنت والاتصالات بدرجة ملحوظة وإن كان التحسن متوسطًا
12. يعاني قطاع الصحة في المستشفيات والعيادات من سوء الخدمات وغياب الأجهزة الأساسية ومخابر التحليل وغيرها
13. لا تزال مشكلات الانتهاكات المتعلقة بحقوق السكن والملكية دون حلول واضحة لها. ومن أبرزها: الدمار بسبب الحرب والقصف، الغصب عن طريق التزوير، الاستيلاء، حجز ومصادرة لأسباب أمنية، وجود ألغام.
14. شهدت مدينة دير الزور عودة نسبة قليلة للنازحين منها
15. كان ارتفاع الإيجارات وعدم توافر البيوت بسبب الدمار أو لأسباب أخرى، والنزوح السكاني من الريف إلى المدينة، أبرز ما يعانيه النازحون العائدون.
16. تكفلت بعض المنظمات الأهلية والمدنية والمجالس المحلية بترميم بعض المساكن، وتراوحت تلك الجهود بين التكاليف الكاملة والمتوسطة والقليلة

التوصيات:

واستنادا إلى استنتاجات الدراسة، فإننا نقترح توصيات قطاعية تساهم بتحسين الواقع الحالي للمحافظة

1- القطاع الأمني:

- إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية بشكل جذري، عبر إبعاد العناصر المرتبطة بنظام الأسد ومحاسبتهم في حال ثبت تورطهم بانتهاكات حقوق إنسان، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني بدل المحسوبيات أو الولاءات الفصائلية عند التعيينات
- إدماج عناصر الأمن والجيش المنشقين خلال الثورة في الهيكل الأمني الجديد، بعد التحقق من سجلاتهم وخبراتهم، باعتبارهم جزءاً من النسيج الثوري والوطني الذي ساهم في إسقاط النظام السابق.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الأجهزة الأمنية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقضاء والمحامين، لضمان الشفافية ومنع الانتهاكات مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاغتيالات، والاختطاف.
- التحقيق الفوري في جرائم الاغتيال والاختطاف التي طالت ناشطين وإعلاميين وثوارًا، ومحاسبة مرتكبيها بغض النظر عن انتماءاتهم، لوقف سياسة الإفلات من العقاب وإعادة الثقة بالعدالة.
- فصل القضاء عن الأجهزة الأمنية وضمان استقلاليته الكاملة، بما يسمح بمحاكمات عادلة وشفافة، ويمنع استخدام المحاكم كأداة قمع أو انتقام ضد المعارضين أو المشاركين في الثورة.

2-قطاع التعليم:

- إصلاح شامل لقطاع التعليم يبدأ بإعادة المعلّمين المفصولين ظلمًا بسبب مواقفهم الثورية، واعتماد معايير الكفاءة والمؤهل العلمي في التعيينات، وليس المحسوبية أو الولاء السياسي.
- تدريب المعلّمين الحاليين غير المؤهلين أو استبدالهم بكوادر جديدة، وربط استمرارهم بالوظيفة بتقييم دوري لأدائهم المهني، لضمان جودة التعليم وتحصيل الطلاب.
- حل أزمة "مكتومي القيد" عبر تسهيل إجراءات تسجيل المواليد المتأخرين وتمكينهم من الالتحاق بالمدارس دون عوائق إدارية، بالتعاون مع المجالس المحلية والمنظمات الحقوقية.
- تأهيل المدارس المدمرة جزئيًا وبناء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب العائدين، وضمان عدم حرمان أي طفل من حقه في التعليم بسبب ضيق الأماكن.

3- حقوق الملكية والسكن:

- تشكيل لجنة قضائية-إدارية مستقلة لمعالجة انتهاكات الملكية العقارية، بما في ذلك

حـالات الغصـب، التزويـر، وضـع اليـد، والمصـادرة غـير القانونيـة، مـع ضمـان حـق المتضرريـن فـي اسـترداد ممتلكاتهـم أو التعويـض العـادل.

- فـرض ضوابـط قانونيـة صارمـة عـلى سـوق العقـارات والإيجـارات لمنـع اسـتغلال أزمـة السـكن، وتحديـد سـقوف سـعرية عادلـة تراعـي الوضـع الاقتصـادي للمواطنـين، خاصـة العائديـن مـن الـنزوح.
- إطـلاق حملـة وطنيـة لإزالـة الألغـام والمخلفـات الحربيـة مـن أحيـاء ديـر الـزور، بالتعـاون مـع وزارة الطـوارئ والكـوارث ومنظمـات دوليـة متخصصـة، لحمايـة المدنيـين وتمكـين العائديـن مـن اسـتعادة منازلهـم بأمـان.
- إعطـاء أولويـة قصـوى لإعـادة تأهيـل البنيـة التحتيـة للخدمـات الأساسـية (ميـاه، كهربـاء، صرف صحـي، نظافـة) عـبر خطـط طـوارئ ممولـة مـن الحكومـة الانتقاليـة بالشراكـة مـع المنظمـات الدوليـة، لا الاعتمـاد عـلى الجهـود الفرديـة أو التطوعيـة غـير المسـتدامة.
- دعـم وتوسـيع مشـاريع المنظمـات الأهليـة والمدنيـة فـي ترميـم المنـازل، مـع ضمـان توزيـع المسـاعدات وفـق معايـير موضوعيـة تعتمـد عـلى حجـم الدمـار وحاجـة السـكان، وليـس عـلى المحسـوبيات أو الانتمـاءات القبليـة أو الفصائليـة.

4- القطاع الصحي:

- إعـادة تأهيـل المستشـفيات فـي ديـر الـزور وتزويدهـا بالأدويـة الأساسـية، الأجهـزة الطبيـة (كالطبقـي المحـوري)، والكـوادر المؤهلـة، مـع مراعـاة الاهتمـام بالمراكـز الصحيـة فـي الريـف، وربـط المرافـق الطبيـة بشـبكة صحيـة وطنيـة تسـمح بالإحالـة الفوريـة للحـالات المعقـدة دون تحميـل المـرضى تكاليـف باهظـة.
- إنشـاء صنـدوق طـوارئ صحـي ممـوّل مـن الحكومـة الانتقاليـة لتغطيـة تكاليـف العـلاج والتحاليل في المخابـر الخاصـة للمـرضى غـير القادريـن، كحـل مؤقـت حـتى يتـم تأهيـل المخابـر الحكوميـة.

5- قطاع الخدمات والإدارة المحلية:

- تفعيـل دور المجالـس المحليـة فـي إدارة شـؤون المدينـة، وربـط تمويلهـا بمـؤشرات أداء واضحـة فـي قطاعـات الخدمـات، الأمـن، التعليـم، والسـكن، مـع مسـاءلة المجالـس المحليـة أمـام السـكان.
- تشـجيع عـودة النازحـين عـبر حـزم دعـم متكاملـة تشـمل سـكنًا مؤقتًـا ومسـاعدات ماليـة إن أمكـن، وخدمـات تعليميـة وصحيـة، خاصـة فـي الأحيـاء الأقـل دمـارًا.
- إطـلاق حملـة توعيـة مجتمعيـة ضـد خطـاب الكراهيـة والانتقـام، وتعزيـز ثقافـة المواطنـة والعدالـة الانتقاليـة، لمنـع تحـوّل الضحايـا السـابقين إلى جلاديـن جـدد.
- الضغـط عـلى الحكومـة الانتقاليـة لوضـع ديـر الـزور ضمـن أولويـات خطـط الإعمـار الوطنيـة، وعـدم تهميشـها لصالـح المـدن الكـبرى، خاصـة فـي ظـل موقعهـا الاسـتراتيجي وقربهـا مـن خطـوط التمـاس.

www.mada-sy.net

تشرين الاول - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة